S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/75
31 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمـــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن رقم ١٠٠٨ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ وقد قرر فيه المجلس، في جملة أمور، تمديد ولاية البعثة لغاية ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويستعرض التقرير الأحداث الرئيسية التي وقعت اعتبارا من ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ويغطي التطورات التي حدثت منذ تقريري المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (S/1995/1012).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - منذ تقريري الأخير، سار التقدم في العملية السلمية في أنغولا بخطى وئيدة جدا. وكان من المتوقع أن يساعد الاجتماعان بين الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس والسيد سافيمبي، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، في فرانسفيل (غابون) في ١٠ آب/أغسطس وفي بروكسل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فضلا عن استئناف المحادثات العسكرية بين الطرفين وبدء إيواء قوات يونيتا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على تهيئة مناخ من الثقة والطمأنينة المتبادلة بين الحكومة ويونيتا. غير أن نكسة خطيرة حدثت في أواخر عام ١٩٩٥ عندما سيطرت القوات المسلحة الأنغولية على عدة مواقع في منطقة سويو المنتجة للنفط في محافظة زائير. وعلقت يونيتا مستشهدة بهذا الاعتداء عملية إيواء قواتها وسحب مساعدتها الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) في بناء مناطق للايواء وفرض في بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها قيودا على تنقلات بعثة التحقق الثالثة وغيرها من الموظفين الدوليين بمن فيهم العاملون في المنطقة غير الحكومية.

٣ - وفي أعقاب الجهود الدؤوبة التي بذلها ممثلي الخاص السيد عليون بلوندين بيبيه، اجتمع وفد من الحكومة مع قادة يونيتا في مقرهم الرئيسي في بيلوندو في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لاستعراض تنفيذ بروتوكول لوساكا. وتعهد الطرفان من جديد بالبدء بالوفاء بالتزاماتهما في أقرب وقت ممكن. وتشمل هذه الالتزامات وقفا قطعيا لجميع الأنشطة العسكرية واختتام المحادثات العسكرية والإفراج عن السجناء ووقف الحملات الدعائية المعادية واستئناف إيواء قوات يونيتا وإيواء شرطة الرد السريع وسحب القوات المسلحة الأنغولية الى أقرب ثكنات لها.

020296 010296 010296 96-02004

٤ - بيد أن يونيتا لم تتخذ الخطوات اللازمة لدفع عملية السلام قدما متذرعة بالتهديدات العسكرية الموجهة الى قواتها في أجزاء عديدة من البلد. وقد شجب أعضاء اللجنة المشتركة، وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ بروتوكول لوساكا، انتهاكات الحكومة لوقف إطلاق النار ورفض يونيتا استئناف تنفيذ العملية السلمية، ولا سيما إيواء قواتها.

٥ - وفي أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اتصلت هاتفيا بالرئيس دوس سانتوس وبالسيد سافيمبي وأعربت لهما عن قلقي العميق إزاء البطء الشديد في سير العملية السلمية. وحثثتهما أيضا على إعادة العملية السلمية الى مسارها. كما بذل ممثلي الشخصي وممثلو الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية) عدة مساع إفرادية وجماعية مع الطرفين، وبضمنها مساع مع الزعيمين. وتمثل الزيارة التي قام بها الرئيس ماريو سواريس، رئيس البرتغال، الذي تكرم فوافق على نقل رسالة مني الى الطرفين، الى أنغولا مساهمة هامة في هذه الجهود الجماعية. وهي جهود تمخضت، في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عن قبول الطرفين لجدول زمني جديد لتنفيذ كل ما وصل اليه ممثلوهما من تفاهم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٦ - كما أكدت الرسالتان اللتان وجههما رئيس مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني/يناير (S/1996/31 و 32) الى الزعيمين الأنغوليين واللتان سلمتهما اليهما الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية خلال زيارتها الأخيرة الى البلد، على نفاد صبر المجتمع الدولي وضرورة تحقيق تقدم صوب تنفيذ بروتوكول لوساكا.

٧ - وما زال يتعين أن تستأنف جديا عمليا إيواء قوات يونيتا. أما الحكومة فقد اتخذت بعض الخطوات الهامة، وبضمنها سحب قواتها من بيدرا دو أليمو، وهو موقع متقدم بالقرب من منطقة الإيواء الواقعة في فيلا نوفا والبدء بإيواء شرطة الرد السريع التابعة لها. وقد أكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن الحكومة قد أفرجت عن ٣٥٠ من السجناء المسجلين. وهكذا، أفرج عن جميع السجناء الذين حددتهم الحكومة. ويتعين على يونيتا التي لم تفرج لغاية الآن إلا عن ٤٤ سجينا، أن تبذل جهدا مماثلا. وأعلنت الحكومة أيضا أنها بصدد إنهاء عقدها مع شركة "Executive Outcomes" التي أمدتها بالدعم العسكري والأمني. وقد غادرت مجموعة كبيرة من الأشخاص المعنيين البلد من قاعدة عسكرية في كابو ليدو في محافظة بنجو في ١١ كانون الثاني/يناير، ولكن يونيتا تدعي استمرار وجود آخرين في البلد. وأحث الطرفين من جديد على إيجاد حل لهذه المسألة الحساسة في أقرب وقت ممكن.

٨ - وعملا بالمادة ١٢ من اتفاق مركز القوات المعقود في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ بين الأمم المتحدة والحكومة، ووفقا لقرارات مجلس الأمن، اتخذت بعثة التحقق الثالثة جميع الترتيبات الضرورية لإنشاء محطة إذاعة مستقلة للبعثة في أنغولا. غير أن الحكومة لم تمنح البعثة لغاية الآن التسهيلات الضرورية بهذا الشأن، رغم أنها أتاحت وقتا اضافيا في الإذاعة والتلفزة الوطنية الأنغولية للبرامج الإعلامية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - التقيد بوقف إطلاق النار

٩ - رغم أن الحالة العسكرية ظلت هادئة نسبيا خلال الأسابيع الأخيرة، فإن وقف إطلاق النار قوض الى حد خطير في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ نتيجة لهجوم شنته قوات الحكومة حول منطقة سويو. ونتيجة لذلك، ازدادت حدة التوتر من جديد بين القوات المسلحة الأنغولية وقوات يونيتا في أجزاء مختلفة من البلد مما يشير الى هشاشة العملية السلمية. غير أن القوات المسلحة الأنغولية، تحت ضغط سياسي تكثف، انسحبت من المواقع المعنية في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وكتدبير لبناء الثقة، تم وزع فصيلة تابعة للأمم المتحدة في موقع استراتيجي هام في هذه المنطقة، رغم أن بعثة التحقق الثالثة غير مجهزة للعمل كقوة لفض الاشتباك فيما بين المواقع ولا تتمتع بولاية من هذا القبيل.

١٠ - وفي الفقرة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ذكر أن مجموع انتهاكات وقف إطلاق النار قد بلغ ١٥٤ (يعزى ٥٨ منها الى القوات المسلحة الأنغولية و ٩١ الى يونيتا). وحدثت انتهاكات متكررة لوقف إطلاق النار نتيجة لعمليات تقدم للقوات صغيرة النطاق، وأعمال اعتداء ونهب للقرى، والتجنيد الاجباري (ولا سيما من قبل يونيتا)، ونصب كمائن. وكثير منها عبارة عن أعمال لصوصية. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تحطمت في الجزء الجنوبي من أنغولا طائرة مستأجرة من قبل يونيتا وتابعة لشركة مقرها في زائير؛ واحتجت الحكومة بشدة على هذا التحليق غير المأذون به وطلبت من الأمم المتحدة أن تشارك في تحقيق شامل (انظر S/1995/1066).

١١ - واتسمت الفترة التي تلت الهجوم الذي قامت به الحكومة بتصعيد يونيتا للأعمال العدائية ضد بعثة التحقق الثالثة، وهي تذكر بألم بسلوك مماثل في الماضي. وسحبت يونيتا، حتى فترة قريبة، جميع ضباط الاتصال التابعين لها من مواقع أفرقة الأمم المتحدة وسحبت قواتها العاملة من مناطق الإيواء. كما فرضت قيودا على أنشطة بعثة التحقق الثالثة في كثير من المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ومنعت يونيتا في مناسبتين مختلفتين أفرقة الأمم المتحدة من مغادرة معسكرها. وهددت كذلك بإسقاط طائرة بعثة التحقق الثالثة التي تحلق دون ترخيص مسبق منها، ولجأت الى شن حملة شعبية ضد البعثة.

١٢ - بيد أن الحكومة ويونيتا اتفقتا خلال النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على إنشاء "فريق لمنع نشوب المنازعات"، يضم ممثلين عسكريين رفيعي المستوى من الطرفين. ويؤدي الفريق أعماله من المقر الرئيسي لبعثة التحقق الثالثة في لواندا ومن المتوقع أن يحافظ على اتصالات مباشرة مع السلطات العسكرية المعنية والقادة الميدانيين بهدف منع حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار أو لجمها بسرعة.

باء - إنجاز تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

١٣ - بعد غياب استمر حوالي شهرين، عاد الوفد العسكري التابع ليونيتا الى لواندا في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لكي يستأنف المفاوضات الثنائية بشأن إنجاز تشكيل القوات المسلحة المشتركة. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، توصل الوفدان العسكريان التابعان للطرفين الى اتفاق هام تزود يونيتا بمقتضاه الجيش الوطني بـ ٠٠٠ ٢٦ جندي، و بـ ٢٠٠ عنصر للقوة الجوية وبـ ١٠٠ عنصر للبحرية، بالاضافة الى ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ عنصر أدمجوا بالفعل في عام ١٩٩٢ بالقوات المسلحة الأنغولية. على أنه لا يزال يلزم الانتهاء من وضع التفاصيل الهامة فيما يتعلق بالهيكل الأساسي للقوات المسلحة المشتركة، وتخصيص المواقع، والقيام، بوجه خاص، بإحداث فرع رابع للقوات المسلحة الأنغولية ليتولى أداء المهام المرتبطة بالتعمير الوطني. وتمضي المفاوضات على هذه المسائل بصعوبة ولكن بعثة التحقق الثالثة تساعد الطرفين في الوصول الى حل عملي ومنصف ودائم.

جيم - عملية الإيواء

١٤ - من المزعج أن عملية إيواء قوات يونيتا، وهي من العناصر الأساسية في العملية السلمية، لم تحرز أي تقدم يذكر رغم انقضاء ما يزيد على عام ونصف على توقيع بروتوكول لوساكا. وبعد بدء إيواء قوات يونيتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بوقت قصير، توقف الإيواء تماما ثم أعلن فيما بعد عن تعليقه رسميا. ومنذئذ استمر البحث عن أعذار لتأخير هذه العملية. ومع ذلك، بإشراف بعثة التحقق الثالثة، بما فيها وحدات المشاة التابعة لها (غير المعدة لأداء مثل هذه المهام)، في بناء مناطق للإيواء. وقد انتهى بالفعل منذ بعض الوقت بناء أربع مناطق من هذا النوع تصل قدرة استيعابها الى ٠٠٠ ٢٠ جندي؛ والعمل حاليا في بناء عشرة مناطق أخرى جار أو هو على وشك الانتهاء.

١٥ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تعهد السيد سافيمبي بأن يحضر الى مناطق الإيواء في موعد أقصاه ٨ شباط/فبراير ٥٠٠ ١٦ جندي من أصل الـ ٥٠٠ ٦٢ من الأفراد العسكريين المعلن عنهم التابعين ليونيتا. ولكن لم يكن هناك حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير سوى معسكر واحد قيد التشغيل، هو معسكر فيلانوفا. وقد سجل فيه ما مجموعه ٦٩٣ جنديا من يونيتا واستقر ما يقارب ٦٠٠ من أفراد أسرهم بالقرب من المعسكر. بيد أن هناك تقارير تفيد أن بعض الجنود المجمعين فيه هم دون سن الخدمة العسكرية وحضروا الى المعسكر دون ملابس عسكرية وكانوا يحملون أسلحة قديمة. وبعد مناقشات مطولة، قبلت يونيتا أن تأخذ على عاتقها مسؤولية رئيسية هي اقامة مآو مؤقتة لأفراد أسر قواتها مستخدمة الألواح البلاستيكية المقدمة من جماعة المانحين. وفور انتقال أسر الجنود الى هذه المواقع المؤقتة سيتم تسجيلهم وسيحصلون على مساعدة إنسانية مناسبة.

١٦ - وفي هذه الأثناء، جرى منذ بعض الوقت وزع أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اللازمين إلى مناطق الإيواء التي أنجزت. وأسفرت التأخيرات الطويلة في بدء عملية التجميع عن ممارسة

ضغوط إضافية على الموارد المحدودة المتاحة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، هذا إذا لم نذكر تدهور حالة معدات الأمم المتحدة الباهظة التكاليف التي كانت هذه المعسكرات قد زودت بها.

دال - إزالة الإلغام وإصلاح الطرق

١٧ - لا تزال إزالة الألغام والتحقق من وجود الألغام وتشييد الطرق والجسور من المهام الصعبة التي تؤثر في كثير من جوانب عملية السلام في أنغولا. وواصلت وحدات الهندسة والجسور التابعة لبعثة التحقق الثالثة، إلى جانب أربع منظمات دولية غير حكومية القيام بالعمليات ذات الصلة في جميع أنحاء البلد. وبعد تأخير طويل، سمحت الحكومة لشركة ميشيم "MECHEM" للتحقق من الألغام التابعة لجنوب أفريقيا بالشروع في العمل على الطرق الشمالية والجنوبية. بيد أنه تم إيقاف عملياتها مؤخرا في أعقاب كمين أعد لإحدى قوافلها. وستترتب على هذه التأخيرات المتواصلة في بدء شركة ميشيم "MECHEM" أنشطتها آثار في الميزانية. ولسوء الحظ، فإن الجهود التي تبذلها الأطراف الأنغولية في هذا المجال لا تزال لا تذكر؛ وتم إيقاف العملية الوحيدة الهامة المشتركة بين القوات المسلحة الأنغولية ومنظمة يونيتا في كويتو كوانافال، نتيجة للهجوم الذي شنته الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

١٨ - وفي الوقت نفسه، قامت الأمانة باستعراض خطة عمل الألغام لأنغولا ووافقت على خطة للتنفيذ المعجل اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛ وترمي الخطة إلى تطوير قدرة وطنية مستدامة لإزالة الألغام وتنص على ترحيل الأموال التي لم تستخدم في عام ١٩٩٥ إلى الميزانية التالية. وتم افتتاح المدرسة المركزية للتدريب على الأعمال المتعلقة بالألغام التي نظمتها بعثة التحقق الثالثة في لواندا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وستعمل هذه المدرسة تحت قيادة قائد قوات بعثة التحقق الثالثة حتى عام ١٩٩٧، عندما سيتولى مسؤوليتها المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الأجهزة المتفجرة الذي تم إنشاؤه بمساعدة الأمم المتحدة والذي تولى بالفعل تدريب ١٨٣ أخصائيا. وشرعت المدرسة المركزية للتدريب على أعمال الألغام في دورتها التدريبية الأولى لـ ٢٥ متدربا أنغوليا، تليها دورة لإزالة الألغام في كيتو لـ ٦٦ طالبا. ويتواصل التدريب على التوعية بالألغام، الذي تشترك فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والعديد من المنظمات غير الحكومية، في أنحاء عديدة من البلد.

هاء - قوام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووزعها

١٩ - في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كان قوام الأفراد العسكريين لبعثة التحقق الثالثة في أنغولا ٦ ٣٨٤ فردا، بمن فيهم ٣٤٢ مراقبا عسكريا. ولا يزال عدد مواقع الأفرقة التي تم فيها وزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة ٤٥ موقعا، وسيزاد عددها بخمسة مواقع عندما تسمح بذلك الظروف اللوجستية. وعلى الرغم من المصاعب الهائلة من جراء الطرق المزروعة بالألغام وقيود الإمداد، فإن قوات الأمم المتحدة موجودة في جميع مناطق الإيواء ومواقع تخزين الأسلحة التي تم جمعها من يونيتا.

٢٠ - وتم وزع وحدة زامبية قوامها ٣٠٠ فردا في المنطقة الجنوبية الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتلا ذلك وزع سرية ناميبية للتحقق من وجود الألغام قوامها ٢٠٠ فردا في المنطقة الوسطى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ومن المتوقع عمل السرية الأوكرانية لمد الجسور الذي يعتبر وجودها أمرا أساسيا لافتتاح طريق ملانج - سوريمو الهام من الناحية الاستراتيجية في أوائل آذار/مارس ١٩٩٦. وبعد قيام إحدى الدول الأعضاء مؤخرا بسحب عرضها بتزويد وحدة مشاة قوامها ٣٠٠ فردا، فقد شرعت الأمانة في مشاورات عاجلة للعثور على بديل. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من الوحدات التي تم وزعها في أنغولا في منتصف عام ١٩٩٥ قد بدأت بعمليات التناوب المقررة.

رابعا - الجانبان المتعلقان بالشرطة وحقوق الإنسان

٢١ - قام عنصر مراقبي الشرطة المدنية التابع لبعثة التحقق الثالثة الذي يتألف من ٢٢٥ شرطيا ممن تم وزعهم في ٣٣ موقعا للأفرقة بتعزيز رصده حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، والترتيبات الأمنية الخاصة بزعماء يونيتا في لواندا، وإيواء شرطة الرد السريع، وحرية تنقل الأشخاص والبضائع والحالة العامة للقانون وللنظام في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فقد واصل مراقبو الشرطة المدنية مساعدة وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة التحقق الثالثة. وتم في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التحقيق في ما مجموعه ٣٣٠ حالة تتعلق بحقوق الإنسان، وحياد الشرطة الوطنية الأنغولية والحوادث التي تتعلق بأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

٢٢ - ونتيجة لكل ما تم التوصل إليه من تفاهم أخيرا، شرعت الحكومة في إيواء شرطة الرد السريع في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما تم إيواء ١ ٠٥٦ فردا في رواندا، ثم ٢٣٧ فردا في ويغي في ١٧ كانون الثاني/يناير و ٤٦٩ فردا في هوامبو في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وتم تسليم قوائم بأسماء الأفراد الذين تم إيواؤهم في هذه المدن وأسلحتهم إلى بعثة التحقق الثالثة، إلا أن المشاورات لا تزال مستمرة بين الأمم المتحدة والحكومة فيما يتعلق بالقوام الإجمالي لهذا الفرع من الشرطة ومعداته. ويمثل الإيواء الجماعي لشرطة الرد السريع تحديا بالغا للحكومة وإني أناشد جماعة المانحين تقديم موارد إضافية لدعم هذا العمل الحيوي.

٢٣ - وهناك حاجة ملحة لقيام الطرفين بالاتفاق على خطة أمنية شاملة تتعلق بزعماء يونيتا. فقد قامت يونيتا مؤخرا بتزويد الأمم المتحدة بقائمة تتألف من ٢٠ من مسؤوليها الذين يحتاجون إلى حماية خاصة في العاصمة الوطنية؛ كما تم كتدبير خاص، توفير ترتيبات أمنية، لرئيس وفد يونيتا إلى اللجنة المشتركة ونائبه. وفي الوقت نفسه، أبدت الشرطة الوطنية الأنغولية استعدادها لتدريب ٢١٢ من أفراد يونيتا للعمل رسميا كحراس لزعماء يونيتا. ولذلك، فإن من اللازم أن تقدم يونيتا العدد المطلوب من الأفراد دون أي إبطاء.

٢٤ - ولم يبدأ العمل على نزع سلاح السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد، الذي يعتبر عنصرا أساسيا آخر من عناصر بروتوكول لوساكا. وقامت بعثة التحقق الثالثة بإعداد توصيات بشأن كيفية تنفيذ هذه العملية، إلا أن الحكومة تعتقد أنه ينبغي عدم الشروع فيها إلا بعد إنجاز إيواء قوات يونيتا. بيد أن تزايد عدد أعمال اللصوصية وتدهور حالة القانون والنظام في جميع أنحاء أنغولا يدعو إلى التعجيل في شروع بحملة نزع السلاح.

٢٥ - وما زالت حالة حقوق الإنسان في أنغولا كذلك تدعو للقلق. وتشير التقارير الواردة من أفرقة الشرطة المدنية التابعة لبعثة التحقق الثالثة وخبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الذين تم وزعهم حاليا إلى جميع المناطق الست، إلى أن حوادث الاغتيال والاختطاف والنهب والابتزاز وفرض القيود على حرية الحركة وغيرها من الأعمال الإجرامية ما زالت على أشدها في أنحاء كثيرة من البلد. ويقوم بارتكاب هذه التجاوزات كل من قوات يونيتا والقوات الحكومية بالإضافة إلى عناصر مسلحة أخرى مجهولة الهوية وتستهدف عادة أضعف قطاعات السكان المدنيين.

٢٦ - وعقدت في لواندا في ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ حلقة دراسية وطنية عن حقوق الإنسان، نظمتها الحكومة الأنغولية بدعم من بعثة التحقق الثالثة. وتولت الحلقة الدراسية استعراض الحالة في هذا الميدان وقامت بوضع استراتيجية ترمي إلى تعزيز الحريات الأساسية وسيادة القانون. وقد تمثلت إحدى استنتاجاتها الرئيسية في أن احترام حقوق الإنسان هو شرط لازم لقيام سلام دائم في أنغولا وضمان له على السواء. كما تم الاعتراف على نطاق واسع بأن البلد يحتاج إلى مساعدة خاصة، بما في ذلك التمويل، وذلك لأغراض التعليم في مجال حقوق الإنسان وتعزيز النظام القضائي.

خامسا - الجوانب الإنسانية

٢٧ - منذ بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تدهور الأمن اللازم لأنشطة المساعدة الإنسانية في أنحاء عديدة من البلد، وخاصة المناطق التي تسيطر عليها منظمة يونيتا. وفي بعض الأقاليم تعذر القيام بالرحلات الجوية الخاصة بالإغاثة بسبب القيود التي تفرضها يونيتا؛ وتعين إلغاء رحلات القوافل البرية في بعض المناطق نظرا لتعذر حصول بعثة التحقق الثالثة على الضمانات الأمنية. كما وقعت حوادث مصادرة لبضائع الإغاثة والمركبات وأجهزة اللاسلكي، بالإضافة إلى إزعاج موظفي المعونة الإنسانية والقيام في عدد قليل من الحالات باحتجازهم مؤقتا. ونتيجة لذلك، قامت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية بوقف أنشطتها في المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. كما أن العديد من المنظمات غير الحكومية التي سبق لها أن أبدت رغبتها في توسيع نطاق أنشطتها الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا تتردد بصورة متزايدة في تنفيذ هذه الرغبة. وقامت يونيتا، بعد أن أدركت هذا الاتجاه، بإصدار بيان عام في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وعدت فيه بتيسير عمل المنظمات الإنسانية واحترام سلامة موظفيها وحماية ممتلكاتهم. وإني آمل أن يتم احترام هذا الوعد.

٢٨ - ومع ذلك فقد تم الاضطلاع بأنشطة المساعدة الإنسانية حيثما كان ذلك ممكنا. وشملت هذه الأنشطة عمليات تسليم الأغذية والبذار والإمدادات الطبية، فضلا عن القيام بعمليات تقييم التغذية وإصلاح المعدات الطبية. وتم تقديم الدعم إلى الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة بين الحكومة ويونيتا عن طريق ترتيب اشتراكهما معا في المشاريع الإنسانية. وتم تقديم تدريب خاص يستهدف بشكل خاص الأفراد الصحيين التابعين ليونيتا والمكلفين بالعمل في مختلف مناطق الإيواء في الجزء الأوسط من البلد. وقامت بعثات مشتركة تتألف من ممثلين عن بعثة التحقق الثالثة ووحدة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية ويونيتا والمنظمة الدولية للهجرة بزيارة مراكز جنود يونيتا المعوقين بغية الاعداد لتسريح هذه الفئة ضعيفة الحال في المستقبل.

٢٩ - ووصل إلى أنغولا ثلاثة عشر جسرا من طراز بيلي مقدمة على سبيل الهبة من حكومة الولايات المتحدة. وسيتولى نصب هذه الجسور المهندسون العسكريون لبعثة التحقق الثالثة لتحسين عمليات قوة حفظ السلام وتعزيز حرية مرور الأشخاص والبضائع.

٣٠ - وقد أدت الصعوبات التي واجهتها عملية السلام في عام ١٩٩٥ إلى تنفيذ برنامج المساعدة الإنسانية بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا. ونتيجة لتأخر إيواء وتسريح القوات عن الموعد المقرر، فإنه لم يتمكن إلا عدد قليل جدا من اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى مناطقهم الأصلية أو المناطق التي يختارونها واستئناف أنشطتهم الإنتاجية فيها. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى مساعدة إنسانية كبيرة في عام ١٩٩٦ من أجل عملية التسريح، وأنشطة إزالة الألغام وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣١ - عانى الاقتصاد الأنغولي، خلال الشهور الستة الماضية، من مزيد من التدهور مما أدى إلى عجز في الميزانية قدره ٦٠٠ مليون دولار. وأدى تمويل هذا العجز الى زيادة التضخم الذي وصل إلى ٢ ٠٠٠ في المائة في عام ١٩٩٥. ولهذه الحالة أسباب منها ما تواجه الحكومة بعد الحرب من مشاكل معقدة؛ ولكنها حالة تعكس أيضا الصعوبة التي تواجهها الحكومة في تنفيذ تدابير التثبيت الفعالة والإصلاحات اللازمة.

٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، زارت بعثة لصندوق النقد الدولي أنغولا لتقييم تطور برنامج رصد الموظفين، الذي تم التفاوض عليه مع الحكومة في آب/أغسطس ١٩٩٥. ووصلت البعثة إلى نتيجة مفادها أن أغلبية أحكام هذا البرنامج لم تنفذ. وأدى ذلك إلى وقف البرنامج. وفضلا عن عدم توفر القدرة الوطنية على تنفيذ ورصد كثير من السياسات الاقتصادية والمالية، فقد أعرب صندوق النقد الدولي أيضا عن قلقه لعدم وجود توافق سياسي في الآراء لتثبيت الاقتصاد الكلي. وبمجرد ظهور توافق كاف في الآراء، ووجود قدرة أفضل للتنفيذ، سيكون صندوق النقد الدولي مستعدا لأن يستأنف على الفور المفاوضات على برنامج جديد. ومن المتوقع، كتدبير مؤقت، أن تركز الحكومة وصندوق النقد الدولي على ألا تنفذ إلا تدابير وإصلاحات مؤسسية قليلة ترمي إلى تحقيق التثبيت. وفي الوقت نفسه، زار مدير شعبة الجنوب الافريقي

في البنك الدولي أنغولا لمواصلة المناقشات الجارية بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإمكانية تقديم البنك الدولي المساعدة من أجل إعادة التأهيل في أنغولا.

٣٣ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عقد اجتماع استعراضي في لواندا، نظم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للنظر في التقرير التقييمي لمشروع الأنظمة المالية الوطنية والموافقة عليه، وينص التقرير على تقديم المساعدة التقنية في مجالات الإشراف المصرفي، والعمليات النقدية، وإعداد الميزانية الحكومية، وإدارة الضرائب والجمارك. وأكدت الجهات المانحة، والسويد وفرنسا، فضلا عن صندوق النقد الدولي، استعدادها من جديد لتقديم الدعم في هذا المجال، ولإعداد مرحلة ثالثة للمشروع في أيار/مايو ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع شركائه الإنمائيين، استعراض المشاريع المتصلة بالقدرة المؤسسية للإدارة الاقتصادية.

٣٤ - وعلى سبيل متابعة مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، دعت الحكومة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممثلين عن جماعة الجهات المانحة إلى جلسة إعلامية عن آخر التطورات في عملية المائدة المستديرة، قدمت الحكومة أثناءها الهيكل المقترح للبرنامج الوطني للتنسيق والتنفيذ. وفيما يتعلق بالشروع في برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية في أوائل عام ١٩٩٦، أكدت عدة جهات مانحة من جديد عزمها على إرسال بعثات تقييم إلى أنغولا في المستقبل القريب. ومن الواضح في الوقت نفسه أن القطاع الخاص الدولي مع اهتمامه بالاستثمار في أنغولا، سيطالب بأدلة ملموسة على أن عملية السلام حققت تقدما كبيرا وأن الإصلاحات الاقتصادية اللازمة جارية.

سابعا - الجوانب المالية

٣٥ - أذنت الجمعية العامة لي، في قرارها ٢٠٩/٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بالدخول في التزامات للإبقاء على بعثة التحقق الثالثة بمعدل لا يتجاوز إجماليه ١٠٠ ٢٢٩ ٢٨ دولار شهريا للفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، رهنا بتمديد مجلس الأمن ولاية البعثة. وعليه، إذا ما قرر المجلس تمديد ولاية البعثة، كما هو موصى به في الفقرة ٤١ أدناه، سأطلب من الجمعية العامة في دورتها الخمسين المستأنفة الموارد الإضافية اللازمة لفترة ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة التحقق منذ إنشائها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ٢٦,٤ مليون دولار. ولا يعكس هذا المبلغ آخر اعتماد من الجمعية العامة قدره ٣٦,٧ مليون دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ٣,٦٨٠ ١ مليون دولار.

ثامنا - الملاحظات

٣٧ - كانت عملية السلام في أنغولا، كما هو مفصل أعلاه، تسير بخطى وئيدة مخيب للآمال. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٥، تعاقبت المآزق المتكررة مع فترات وجيزة من التعاون بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وما زال تنفيذ بروتوكول لوساكا متأخرا عن موعده بصورة تدعو الى الأسف الشديد. ولم تدخر الأمم المتحدة جهدا لتهيئة البيئة اللازمة لتنفيذ البروتوكول. غير أن عدم الثقة المستحكم وغياب الإرادة السياسية لاتخاذ تدابير حاسمة حالا دون احترام الطرفين التزاماتهما.

٣٨ - وفي الآونة الأخيرة وافق كل من الحكومة واليونيتا على جدول زمني جديد للمضي قدما لعملية السلام. وهذا تطور يلقى الترحيب؛ غير أنه يتعين اتخاذ خطوات رئيسية لتبديد ما لدى المجتمع الدولي من نفاد صبر وشك متزايدين في عملية السلام. وقد حان الوقت لترجمة الوعود إلى أعمال ملموسة. وسيلحق الطرفان ضررا كبيرا بمصلحة الشعب الأنغولي، ومستقبل بلدهما، ومصداقيتهما كذلك إذا استمرا في عدم الوفاء بالتزاماتهما. ويجب إذا التقيد التام بآخر التأكيدات المقدمة حول تنفيذ الجدول الزمني الجديد.

٣٩ - والخطوات الواعدة التي اتخذتها حكومة أنغولا في الأسابيع القليلة الماضية خطوات تدعو الى التفاؤل. وأحث يونيتا على تقديم رد إيجابي، بالقيام، أولا وقبل كل شيء بنقل قواتها الى مناطق الإيواء على نطاق واسع وعلى نحو يمكن التحقق منه تحققا كاملا. وليس هناك أي عذر لمزيد من التأخير في الإفراج عن جميع السجناء أو في تقديم المعلومات المطلوبة الى الأمم المتحدة بموجب بروتوكول لوساكا.

٤٠ - ويتعين على الحكومة ويونيتا أن يتخذا تدابير جريئة لجعل عملية السلام عملية لا رجوع عنها. ويجب اختتام المحادثات بشأن المسائل العسكرية على سبيل الاستعجال، مع الوصول إلى اتفاقات عملية ومنصفة فيما يتعلق بإدماج قوات يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية، والتسريح التدريجي لقواتها الأخرى. ويجب أن يصاحب تجميع جنود يونيتا انسحاب معجل للقوات المسلحة الأنغولية إلى أقرب الثكنات وإنهاء عملية إيواء شرطة الرد السريع. ولتشجيع المصالحة الوطنية، لا بد أيضا من القيام على نحو مشترك بإزالة الألغام وفتح الطرق، فضلا عن إتاحة حرية الحركة للناس في كل أنحاء البلد. وأحث أيضا الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الاجتماع في أقرب وقت ممكن لتعزيز الثقة المتبادلة وحل المسائل المعلقة.

٤١ - ويعتمد نجاح عملية السلام على الطرفين الأنغوليين. وأنا مقتنع بأن المجتمع الدولي سيواصل الرد بإيجاب على جميع المبادرات البناءة التي يتخذها الطرفان. وإخفاق المحاولات السابقة الرامية الى إحلال السلام في أنغولا يؤكد على الحاجة إلى مشاركة وتشجيع دوليين نشطين. وبهذه الروح، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لستة أشهر أخرى حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦. وسأواصل تقديم تقارير شاملة إلى مجلس الأمن كل شهرين وإطلاعه بصورة منتظمة على جميع التطورات ذات الصلة، لا سيما إذا لم يحترم أحد الطرفين التزاماته مرة أخرى.

٤٢ - وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية للبلد قد شهدت تحسنا ما خلال عام ١٩٩٥، فإن قطاعات كبيرة من السكان ما زالت بحاجة إلى مساعدة طارئة كبيرة. ومع استتباب السلام، ستكون هناك حاجة إلى مساعدة متزايدة وتنسيق قوي مستمر لعودة وإعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، ولإيواء الجنود، ولتسريح الجنود وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، فضلا عن أنشطة إزالة الألغام. وستصدر إدارة الشؤون الإنسانية في شباط/فبراير صيغة منقحة للنداء الجاري المشترك بين الوكالات، الذي يمدد البرنامج الإنساني القائم حتى نهاية عام ١٩٩٦. وآمل في أن تستجيب جماعة الجهات المانحة بسخاء لذلك.

٤٣ - وأخيرا أود أن أتوجه بالثناء الى ممثلي الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، فضلا عن موظفي برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما أنجزوه من عمل محمود في ظروف تتسم بالتحدي. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري إلى الدول الثلاث التي لديها مركز مراقب وإلى ممثليها في أنغولا وإلى جميع الدول الأعضاء الأخرى للدعم المتواصل الذي تقدمه إلى عملية السلام الأنغولية.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - الآفراد

العسكريون وأفراد الشرطة المدنية

(حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

البلد	المراقبون العسكريون	أفراد الشرطة المدنية	ضباط أركان	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٨	--	--	١٥٩	١٦٧
الأرجنتين	--	--	--	--	--
الأردن	٢٠	٢١	--	--	٤١
أوروغواي	١٠	١٢	٣٨	٨٠٠	٨٦٠
أوكرانيا	٥	--	--	--	٥
ايطاليا	--	--	٤	--	٤
باكستان	٥	--	٦	--	١١
البرازيل	(b)٢٣	١٧	٣٨	١ ٠٣٣	١ ١١١
البرتغال	٨	١١	٢٠	٢١٠	٢٤٩
بلغاريا	٩	١٥	--	--	٢٤
بنغلاديش	١٠	٢١	٢١	٢٠٠	٢٥٢
بولندا	٧	--	--	--	٧
الجزائر	٨	--	--	--	٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٣	--	--	٣
جمهورية كوريا	--	--	--	١٩٨	١٩٨
رومانيا	--	--	٢٦	٨٥٩	٨٨٥
زامبيا	١٠	١٥	١٢	٢٩٥	٣٣٢
زمبابوي	٢٣	٢٢	٣٥	٧٩٦	٨٧٦
سلوفاكيا	٥	--	--	--	٥
السنغال	١٠	--	--	--	١٠
السويد	٢١	٩	--	--	٣٠
غينيا - بيساو	٢٠	١	--	--	٢١
فرنسا	٨	--	١٢	--	٢٠
فيجي	--	١٠	--	--	١٠

البلد	المراقبون العسكريون	أفراد الشرطة المدنية	ضباط أركان	الجنود	المجموع
الكونغو	٨	--	--	--	٨
كينيا	١٠	--	--	--	١٠
مالي	١٠	١٥	--	--	٢٥
ماليزيا	٢٠	٦	--	--	٢٦
مصر	١٠	١٥	--	--	٢٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	--	--	٢	--	٢
ناميبيا	--	--	--	١٩٩	١٩٩
النرويج	٥	--	--	--	٥
نيجيريا	٢٠	٨	--	--	٢٨
نيوزيلندا	٥	--	٨	--	١٣
الهند	١٩	١٣	٤٩	١ ٠١٤	١ ٠٩٥
هنغاريا	١٠	٣	--	--	١٣
هولندا	١٥	٨	٨	--	٣١
المجموع	٣٤٢	٢٢٥	٢٧٩	٥ ٧٦٣	٦ ٦٠٩

(أ) بما في ذلك ٣ أفراد طبيين.

خريطـــة

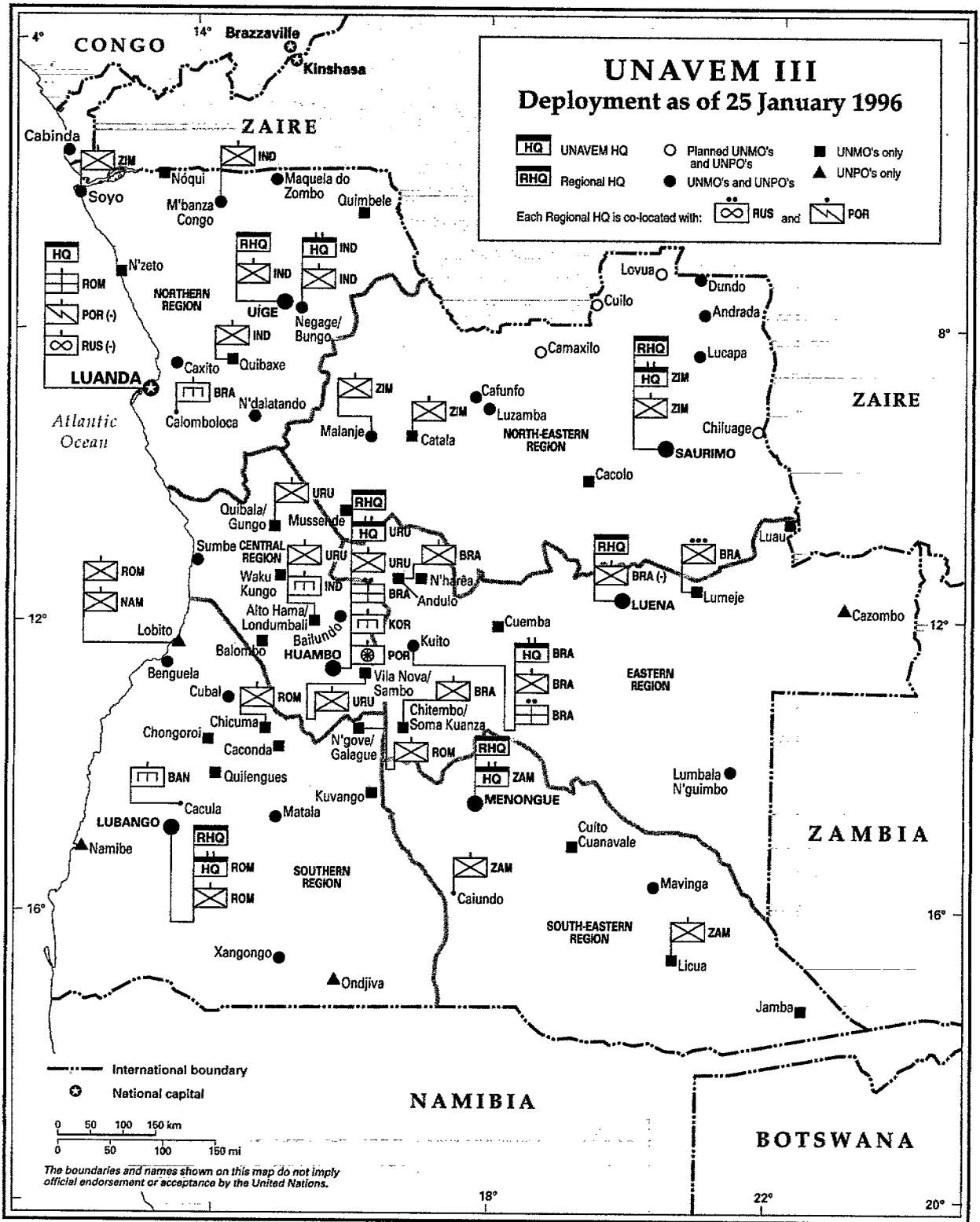

Map No. 3881 Rev. 8 UNITED NATIONS
January 1996

Department of Public Information
Cartographic Section